

هوامش

أطلق نشطاء وحقوقيون في الصين أخيراً حملة لحث الأزواج على إنجاب طفلين لتجنب الصراعات الأسرية في مسألة تبعية الطفل الواحد وواجبات الرعاية، وتفاعل كثيرون مع الحملة



خلقت سياسة الطفك الواحد مشاكك في الرعاية الأسرية بالصين (Getty)

النسلب والرعاية اقتراح حد إنجاب طفلين في الصين

بكيت ـ **على أبو مريحيل**

في ظل سياسة الطفل الواحد التي استمرت نحو أربعة عقود في الصين، نشأ تقليد اجتماعي يقضي بتبعية الطفل الوحيد الذي يكون ذكراً عادة لأسرة والده فيحمل اسمه ويرثه، وحين يصبح شاباً يقدم له ولجديه واجب الرعاية. ويأتي ذلك على حساب عائلة الأم التي تحرم بطبيعة الحال من وريث يحفظ اسمها ويكفل لها الرعاية في مرحلة الشخوخة.

وطرحت هذه المعضلة أفكاراً جديدة أخيراً في مجتمع ذك وري من بينها إنجاب طفلين أحدهما يتبع عائلة الأب، والآخر عائلة الأم، على أن يتحمل الأجداد من كلا الجانبين تكاليف تربية كل طفل. ويحصل المباب لحل هذه المشكلة. وأثار ذلك جدلاً الإنجاب لحل هذه المشكلة. وأثار ذلك جدلاً السبية. وانقسمت الأراء بين فريقين، يرى الطول أن إنجاب طفلين قد يحقق درجة من العدالة الاجتماعية في مسألة رعاية كبار السن من جهتي الأبوين، ويجنب أيضاً الروجين خلافات مستقبلية تتعلق بتبعية الأبناء ونسبهم. أما الفريق الثاني فيعتبر أن الفكرة تفاقم المشاكل الاجتماعية أن الفكرة تفاقم المشاكل الاجتماعية

الناجمة عن سياسة الطفل الواحد، لأن إنجاب طفلين لا يعني بالضرورة أن يكونا ذكرين، وفي حال إنجاب أنثى، ستبقى المشكلة قائمة لأنها لا تدخل ضمن حسابات الرعاية الأسرية كونها ستتبع عائلة زوجها في المستقبل، كما أنه يصعب تحديد جنس الجنين قبل ولادته في ظل الموانع والقوانين الحكومية.

ضرورة ملحة

تقول لو تشين، التي تؤيد الاقتراح الجديد وتعمل في صحيفة تعنى بشؤون المرأة فى شنغهاي، لـ«العربى الجديد»: «أنا أم لطَّفل وحيد يبلغ 12 عاماً من العمر، وهو مسجل باسم عائلة زوجي، ولديّ والدان يقيمان وحدهما في مقاطعة قوانغ دُونَغ (جِنُوب) لأننى أيضاً وحيدة أبوي. ومنذ أن تعرض والدي لحادث سير أفقده القدرة على المشي قبل ثلاثة أعوام، أواجه مشكلة على صعيد ضرورة البقاء إلى حانبه، لكن ظروف عملي في مدينة أخرى تمنع ذلك. أيضاً تحتم تبعية ابني الوحيد لزوجي أن يقدم الرعاية لجده منّ طرف أبيه في السنوات المقبلة، ما يعني أن والدي سيبقى بلا رعاية أسرية منّ الأبنة والحفيد، لذا أعتقد أن من المهم أن يتفق الزوجان قبل الإنجاب في شئان نسب

الأطفال، وتوزيع المهام المتعلقة بالرعاية الأسرية». تضيف: «يعتبر إنجاب طفلين حلاً مثالياً لمعالجة هذه المشكلة، إذ يسمح للأبوين بتحقيق درجة من العدالة الاجتماعية بين الأسرتين. وبموجب هذا الإجراء، لا يمكن أن تستأثر أسرة واحدة بالطفل الوحيد على حساب الشق الآخر من العائلة».

تطلعات مشروعة

وفى شأن الاقتراح الجديد وتداعياته الاجتماعية، تقول المحامية لي وانغ، شارة القانونية في المعهد الصيني للعلوم النفسية والاجتماعية، لـ«العربي الجديد»: «الاقتراح مجرد فكرة يجرى تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي من دون أن تتبناها الجهات الحكومية المعنية حتى الآن، بالتالي، من المبكر الحديث عن مخاطر احتماعية، لكن التفاعل الكبير من الجمهور مع الفكرة يشير إلى تطلعات مشروعة لدى شريحة كبيرة ممن يعانون من مشكلة نسب الأطفال وتأمين الرعاية الأسرية لكبار السن، لذا من المهم أخذ الاقتراح على محمل الجد والتعامل معه من منطلق إنساني، خاصة أن شريحة كبيرة من أسر الطفل الواحد تواجه مشاكل عدة تتعلق بمسألة الرعاية سواء للأبناء

باختصار

تواجه شريحة من أسر الطفل الواحد مشاكل تتعلق برعاية الأبناء أو الآباء، وقد تحدث صراعات بين الأزواج

يرى صينيون أن إنجاب طفلين قد يُحقق درجة من العدالة الاجتماعية في مسألة رعاية كبار السن من جهتي الأبوين

تعاني الصين من أزمة رعاية في ظل إخفاق نظام الضمان الاجتماعي في دعم كبار السن الذين يزدادون بسرعة، خاصة في الريف

أو الأباء، وعادة ما تحدث صراعات بين الأزواج تفضي في بعض الحالات إلى طالق. فكل واحد من الزوجين يريد أن ينسب الطفل لعائلته كي يضمن تأمين الرعاية الأسرية في المستقبل». وتوضح لي وانغ أن القانون الصيني يسمح بتسجيل المولود على اسم الأب أو الأم بحسب الاتفاق المسبق بين الزوجين، لكن بمجرد القائم، وبالتالي، يفقد طرف من الأسرة حق القائم، وبالتالي، يفقد طرف من الأسرة حق حضانة الطفل، ويصبح مجرد التواصل مع الأسرة محض مجاملة وسلوك اجتماعي غير ملزم بموجب القانون».

عموماً، تعانى الصين من أزمة رعاية في ظل إخفاق نظَّام الضَّمان الاجتماعي في دعم كبار السن الذين يزداد عددهم بسرعة ملحوظة، خاصة في الريف، حراء سياسات تحديث المجتمع وآلهجرة الجماعية إلى المناطق الحضرية، وتحديد النسل في ظل تأكل الرعاية الأسرية التقليدية. ويبلغ إجمالي عدد مؤسسات ومرافق خدمات رعاية كبار السن في الصين 360 ألفأ توة 8,126 ملايين سرير، بحسب بيانات اللجنة الوطنية للصحة، بينما يتجاوز عدد المواطنين فوق 60 عاماً 267 مليوناً يمثلون نسبة 18,9 في المائة من إجمالي السكان. ويتوقع أن يتجاوز العدد 300 مليون بحلول عام 2025، بحسب بيانات المكتب الوطنى للإحصاء. وتأتى هذه البيانات في وقت تشهد البلاد عزوفاً غير مسبوق عنّ الزواج والإنجاب، ففي عام 2020، جرى تسجيل 8,14 ملايين زواج مقارنة بـ8,17 مليوناً عام 2013، وقد انخفضت معدلات المواليد خلال العام التالي إلى 7,5 لكل ألف شخص، وهو أدنى رقم منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949.

وأخيراً

ىب

نجوم بركات

أودُّ لو أملاً الصفحة بهذه الكلمة فقط؛ تعب. لا شيء يأتى على اللسان سواها، تتمدّد أحرفها الثلاثة في الحلق، تكبر لتتحوّل غلالة تغلّف البدنَ كلّه، المشهدَ بأكمله. تعبُّ في عضلة القلب، تعبُّ في الأعصاب، تعبُ في الحواس، إذ ينتشر الخراب ويتسلّل إلى البروح رائحة حرائق. تعبُ في النظر إلى المباني المهدّمة والانفجارات وكمّيات الردم والقتلى والشهداء والناجين والنازحين والضِحايا. تعبُ في احتساب ما يسمّونها أضراراً جانبيةً. جانبية حقّاً تلك التي تؤدّي إلى مصرع الناس الآمنين في أسرّتهم، داخل بيوتهم؟ تعبُ من التحليلات والتعليقات والشروحات والمتابعات الصحافية، التي تكرّر الفجيعة إلى ما لا نهاية، بانتظار ضربة أخرى تنقلنا إلى فجيعة تالية. ما زالوا يتحدّثون عن مقاومة حتّى الرمق الأخير، الأحرى أن تقولوا حتّى اللبناني الأخير (!) لا اعتراف بالخطأ، لا اعتراف بالهزيمة، إذ ثمّة من يقول إنّ هذا يُحسّن شروط التفاوض. أيّ تفاوض مع آلة حربية لا مشاعر لها ولا

ضمير، وأيّ مفاوضات بعد حرب غير متكافئة جُررنا اليها كالنعاج، وأرغمنا عليها بالوعود، والحسابات الخاطئة، والتهويل والتطمين. يأتي وزير الخارجية الإيراني إلى لبنان ليشدّ العصب الشيعي، وليأمرنا بضرورة المتابعة. ويخطبُ بنا خامنئي بالعربية (!) يدعونا إلى الصمود ومواصلة القتال، فيما يُنقَل ليُخبًأ في مكان آمن. كيف لم نتعب بعد من هذا الكلام الفارغ، من تلك الوعود الكانبة المكشوفة كلّها، وكيف لم نرّ ما يحيكونه لنا هو لعب دور الأضحية ليس إلّا،

لمصلحة إيران وخيرها فقط. تعبُ من الحرب، من الحروب والاعتداءات والجغرافيا والتاريخ. تعبُ من اللوم واللغات الخشبية وعروض القوّة غير المستندة إلى واقع ملموس. المصيبة واقعة، لسنا مسؤولين عنها.. صحيح، وبنيامين نتنياهو وحشٌ كاسرٌ يثبت وحشيته يوماً بعد يوم. أفلا يجدر بنا، ونحن أصلاً في الأرض، بلا دولة أو أدنى مقوّمات، أن نلتفت إلى الداخل لإنقاذ ما تبقّى من الأرواح والمتلكات؟ ألا يكفي مليون و300 ألف نازح لبناني، جزء كبير منهم مشرّد ينام في الطرقات وفي العراء،

يصمدوا لتحسين شروط التفاوض مع إسرائيل؟ ولم لا ترون في ما يجري فرصةً لإعادة إحياء دولةٍ وُضِعت على الرف سنوات طوالاً؟ لم لا يكون هناك دولة نلقي على عاتقها أخيراً مهمة الدفاع عن لبنان، والتوجّه إلى المحافل الدولية لطلب المساعدة من أجل وقف إطلاق النار وتأمين مساعدات أساسية وعاجلة للبنانيين؟ نعم، لنحتكم إلى العقل أخيراً. كلنا خاسرون ولا حماية لنا إلّا بدولة قويّة ورئيس يُنتَخب ليحكي باسم لبنان.

وليس لديه أدنى شروط العيش؟ أمن هؤلاء تطلبون أن

كلّنا خاسرون ولا حماية لنا إلّا بدولة قويّة ورئيس يُنتَخب

لیحکی باسم لبنان لاحکی اسم لبنان

نحيا. لا، الحقّ يقال إننا نريد أن نموت بسلام، أن نطمئن إلى مستقبل أطفالنا، أن نشعر أخيراً أنّ عقود القهر والغبن والموت، التي صرفناها من أعمارنا، نفعت أخيراً والغبن والموت، التي صرفناها من أعمارنا، نفعت أخيراً في شيء ما. ليس هذا حديثاً في السياسة، ليس تحليلاً ولا قراءة في الأوضاع. إنّه صرخة تعب أخيرة، تعب مصوت صارخ في الصحراء: ارحمونا من موت محتوم، من أوبئة سوف تتفشّى عمّا قريب، من حفل كراهية ستمليه الفاقة والعوز والأزمة الاقتصادية الخانقة. طائفة بأمّها وأبيها أُخرجت من بيوتها ومناطقها إلى الطرقات بين ليلة وضحاها، كنتم قد وعدتموها ووعدتمونا بالنصر المبين، كنتم قد طمأنتموها على مستقبلها وأنّها ستكون في أمان مهما ساءت الظروف. هل هذا هو ما رسمتموه لها؟ موت وتشرد؟... رجاءً، أعيدوها إلينا، نحن أهلها، وإلى بلادٍ لن تقوم إلا بتسليم أعيدوها الينا، نحن أهلها، وإلى بلادٍ لن تقوم إلا بتسليم

السلاح إلى الجيش، وحده المكلِّف بحماية لبنان.

انهزامية؟... نعم، تلك هي الحقيقة التي ينبغي تجرّعها

علَّنا نستعيد بعضاً من قوّةٍ فقدناها منذ سنّوات حين

تفرّد جزء من اللبنانيين بقرار الحرب والسلم. نريد أن